

دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الصين

The role of Monetary policy in enhancing international economic competitiveness in China

أ.م.د. شيماء رشيد محيسن

Dr. Shaymaa Rasheed

Mohaisen

Shayma.r@uokerbala.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

College of Administration

and Economics-Yniversity of

أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

Prof. Dr. Safaa Abduljabbar

Safaa.ali@uokerbala.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

College of Administration

and Economics-Yniversity of

Karbala

م.م. سامي صالح بناي

Sami Salih Bannay

sami.s@s.uokerbala.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

College of Administration

and Economics-Yniversity of

of Karbala

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الصين، حيث تبنت دول عدة سياسات واستراتيجيات لتعزيز تنافسيتها الاقتصادية، على المستويين الإقليمي والدولي، حتى تضمن لنفسها دوراً فاعلاً في الاقتصاد العالمي، تأتي السياسة النقدية من بين هذه السياسات و التي تشغل مكانة مهمة بينها نظراً لدورها الجوهرية في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ومكافحة معدلات البطالة المرتفعة، ومهمة البنك المركزي هي التخطيط ورسم السياسة النقدية لضبط العرض النقدي والرقابة على التمويل بواسطة الأدوات والوسائل التي يملكها لتثبيت التدفق النقدي، ومن ثم استخدام هذه الأدوات بكيفية سليمة تتماشى ووضعية الاقتصاد وإمكاناته، ولكي يقوم البنك المركزي بدوره على مستوى عال من الكفاءة و الفعالية لابد أن تكون لديه الاستقلالية والمرونة بعيداً عن تدخل وضغوط الجهاز التنفيذي. يهدف البحث هذا الى التعرف على دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الدولية، مع التركيز على تحليل دور متغيرات السياسة النقدية (عرض النقد، سعر الفائدة، سعر الصرف)، إستخدام البحث مؤشرات التنافسية مثل (مؤشر التنافسية العالمي) للتعبير عن القدرة التنافسية للصين وقد خلص البحث إلى ان الصين نجحت في تعزيز قدرتها التنافسية الدولية من خلال دور السياسة النقدية وخصوصاً سعر الصرف المناسب و سعر الفائدة المنخفض المحفز للاستثمار وكذلك الادارة الفعالة لنمو مستقر للمعروض النقدي.

الكلمات المفتاحية:- السياسة النقدية، القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية، مؤشرات التنافسية الدولية، الصين.

Abstract

The research aims to analyze the role of monetary policy in enhancing international economic competitiveness in China, where countries have adopted several policies and strategies to enhance their economic competitiveness, at the regional and international levels, in order to guarantee themselves an active role in the global economy. Monetary policy comes from among these policies, which occupy An important place among them due to its essential role in achieving economic growth and monetary stability and combating high unemployment rates, and the task of the Central Bank is to plan and draw monetary policy to control the money supply and control financing by means of the tools and means it has to stabilize the cash flow, and then use these tools in a proper way that is in line with the state of the economy And its capabilities, and in order for the central bank to play its role at a high level of efficiency and effectiveness, it must have independence and flexibility away from the interference and pressures of the executive apparatus. This research aims to identify the role of monetary policy in enhancing international competitiveness, with a focus on analyzing the role of monetary policy variables (money supply, interest rate, exchange rate), and the use of research competitiveness indicators such as (Tin Index The global financial position) to express China's competitiveness. The research concluded that China has succeeded in enhancing its international competitiveness through the role of monetary policy, especially the appropriate exchange rate, as well as the low interest rate that stimulates investment and the effective management of stable growth of the money supply.

Keywords: monetary policy, international economic competitiveness, indicators of international competitiveness, China

1- المقدمة: Introduction

سعت السياسة النقدية في الصين بوسائلها وأدواتها الى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الإقتصادية الكلية ومنه الوصول الى تسجيل معدلات نمو إقتصادية مرتفعة لتعزيز التنافسية الدولية للصين ، واتخذت إجراءات عدة في سبيل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية ، وتحقيق التوازن الخارجي وتنمية الاحتياطيات الأجنبية وتميزت السياسات النقدية باستقرار مضطرب للمناخ الإقتصادي الكلي واعتمدت سياسة إقتصادية كلية تهدف الى التحكم بالتضخم بما فيها استدامة قابلية تحمل الدين الخارجي واستمرارية الوضعية الموائمة لميزان المدفوعات وتخفيض حساسية الإقتصاد تجاه الصدمات الخارجية والسعي لتحسين وتعزيز قدرتها التنافسية الدولية خصوصاً في ظل تسارع معدلات التبادل التجاري ومضامين العولمة والتقدم التكنولوجي، فقد أضحت الدول معنية أكثر من أي وقت مضى بتعزيز قدراتها التنافسية . واثبتت التجارب أن للسياسة النقدية دور كبير في دعم وتعزيز القدرة التنافسية والتغلب على إخفاقات السوق وتحقيق التوازن ، وتأتي أهمية دورها في استقرار مستوى الأسعار ومعدلات الفائدة فضلاً عن سعر الصرف . ولإثبات فرضية البحث ولتحقيق الهدف منه تم تقسيمه على ثلاثة محاور وكالتالي:-

المبحث الأول : الأسس المفاهيمية للسياسة النقدية والقدرة التنافسية
المبحث الثاني: مساقات دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية
المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية في الصين

2- منهجية البحث

يعتمد البحث على إستخدام المنهجية الإستقرائية للواقع الإقتصادي عن طريق تحليل البيانات والإحصاءات المتاحة عبر المراحل التاريخية , واعتماد المنهجية الاستنباطية من خلال دراسة التجربة الصينية واستنباط الآثار المترتبة عليها وذلك من اجل اثبات الحقائق العلمية المرجوة من البحث.

2-1 مشكلة البحث:- يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساولين التاليين:

- 1- ماهو دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية للصين؟.
- 2- كيف يمكن للسياسة النقدية تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية للصين؟.

2-2 أهمية البحث:-

تبرز أهمية الدراسة من أهمية المتغيرات التي تناولتها، إذ يمكن من خلال الدور الذي تقوم به السياسة النقدية بأدواتها تحديد أهمية البحث في الكشف عن نقاط الضعف في الإقتصاد أو في بعض أجزائه والعمل على إيجاد الحلول الجذرية لها لينتقل الإقتصاد من المرحلة التي تعوقه (نقاط الضعف تلك) الى إقتصاد متعافٍ يملك القدرة على المنافسة.

2-3 هدف البحث:- يهدف البحث الى

- 1-دراسة وتحليل دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية.
- 2-تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والقدرة التنافسية الإقتصادية الدولية للصين.

2-4 فرضية البحث

لقد تم بناء فرضية البحث على مشكلة الدراسة إذ ان فرضية البحث تعد إجابات أنية للظاهرة المدروسة ، وحلولاً متوقعة للمشكلة موضوع البحث وسيوضح إمكانية رفضها أو قبولها من خلال التحليل والكشف عن علاقات التأثير بين المتغير المستقل (السياسة النقدية) معبراً عنه بمتغيرات فرعية من جانب وبين المتغير التابع (القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية) ومتغيراتها الفرعية من جهة أخرى ، وقد افترضت الدراسة بأن هنالك (دور للسياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الإقتصادية الدولية في الصين).

2-5 حدود المكانية والزمانية للبحث

تقتصر الدراسة على الحدود المكانية التي تمثلت بالصين – الإقتصاد الجزائري أما الحدود الزمانية للبحث فقد تضمنت فترات زمنية مختلفة من أجل المقارنة وامكانية الإستفادة منها.

المبحث الأول

الأسس المفاهيمية للسياسة النقدية والقدرة التنافسية

3- السياسة النقدية

1- مفهوم السياسة النقدية

تبلور مصطلح السياسة النقدية في الأدبيات الاقتصادية في القرن التاسع عشر وأخذ يتطور في القرن العشرين، واتضح دور السياسة النقدية بعد حصول الدورات الاقتصادية وما سببته من مشاكل واضطرابات اقتصادية، وتعددت وجهات النظر إزاء مفهوم السياسة النقدية، ويعود ذلك إلى تباين التوجهات الفكرية أو إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل بلد. ومن مفاهيم السياسة النقدية وحسب - George Paniente - هي "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية بهدف إحداث أثر على الاقتصاد، وأيضاً لضمان استقرار أسعار الصرف، وينظر إلى السياسة النقدية (كإحدى سياسات الاقتصاد الكلي لإدارة الطلب إذ تؤدي هذه السياسة دورها في الاقتصاد من خلال تشجيع الطلب الكلي على السلع والخدمات، أو من خلال الضغط باتجاه تخفيضه، وذلك حسبما يتطلبه الوضع الاقتصادي. ولا يتحدد تأثير الطلب الكلي بمستوى الإنتاج فحسب وإنما يشمل أيضاً المستوى العام للأسعار) (Tobin, 2008: 12). وتعرف السياسة النقدية بأنها (مجموعة القواعد والوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة خلال فترة زمنية) (دعاء أحمد عقل وأميرة أحمد عقل، 2015: 11). وتعرف كذلك بأنها (تلك الرقابة التي تفرضها الحكومة بواسطة البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلد ما للتحكم في المعروض النقدي والسيولة المالية وأسعار الفائدة لتحقيق مجموعة من الأهداف الموجهة نحو النمو واستقرار الاقتصاد) (Iordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu, 2013: 3). ومن خلال ماتقدم من التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتبج للبنك المركزي التدخل واستخدام أدواته النقدية صوب التأثير على حجم الائتمان سواء في حدود توسعية أو تقييدية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

2- 3 أهداف السياسة النقدية

1-2-3 استقرار المستوى العام للأسعار

وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم واحتواء تحركات الأسعار إلى مستوى متدني لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. فمتغير الأسعار سوف يؤثر على الوضع المعاشي للأفراد، والتضخم سيؤثر سلباً على الفقراء بانخفاض دخولهم بالمقابل تزداد ثروات الأغنياء بارتفاع الأسعار ويمكن أن يحدث الخلل الاجتماعي الناشئ عن بعض التوترات الاجتماعية بسبب المنافسة بين فئات المجتمع المختلفة، وتعمل السياسة النقدية على التخفيف من التغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الأسعار لما يصاحب ذلك من تقلبات في قيمة النقود (هيل عجمي الجميلي و رمزي ياسين، 2014 : 268)، ومن ثم الحد من الآثار الضارة في مستوى توزيع الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية. ويأتي هدف استقرار الأسعار من أهم أولويات السلطة النقدية للحفاظ على قيمة وحجم التداول النقدي في الاقتصاد، والمحافظة على توازن القيم النقدية مع القيم الحقيقية في الاقتصاد (R. Cauvery et al, 2009 : 244-235).

2-2-3 توازن ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات لدولة ما هو الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون بين بلد معين والعالم الخارجي نتيجة مبادلاته ومعاملاته خلال فترة تحدد عادة بسنة حيث تستخدم السياسة المالية لتصحيح الاختلال الداخلي (الموازنة العامة)، بينما تستخدم السياسة النقدية لتصحيح الاختلال الخارجي (ميزان المدفوعات). ويكون ميزان المدفوعات في صالح البلد عندما يكون ما يستلمه من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج وعكس ذلك لن يكون الميزان في صالحه، والبلدان جميعها تسعى لكي يكون ميزان المدفوعات لجانبها من أجل المحافظة على مآلديها من مخزون ذهب واحتياطيات من العملة الصعبة. ويبرز دور السياسة في تأثيرها المهم على ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر الفائدة بغية جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد كذلك اتباع سعر صرف ملائم يسهم في تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فيخفض سعر الصرف ويتحسن الميزان التجاري إذا ما نجح البلد برفع صادراته وخفض وارداته (زكريا الدوري ويسرى السامرائي، 2013: 190).

3-2-3 العمالة الكاملة

تسعى السياسة النقدية وبإهتمام كبير لضمان التوظيف الكامل وتحقيق مستوى مرتفع من التشغيل على ذلك هناك اجماع بين الاقتصاديين على جعل هذا الهدف في دائرة الأهداف التي تتبناها السياسة النقدية من خلال حرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وتبرز كفاءة السياسة النقدية في صياغة أدوات السلطة

النقدية وتنفيذها بما يضمن خلق فرص العمل وبمعدلات الاجور السائدة ، كذلك لابد من تجنب مامن شأنه الاضرار بمستوى الدخل والانتاج او تحقيق مستوى من التشغيل الكامل الذي ينطوي على وجود بطالة فوق الصفر أي توجد نسبة من العاطلين عن العمل الذين يبحثون عنه باستمرار يطلق عليها بمعدل البطالة الطبيعي و تعمل السلطات الحكومية على التقليل منها (محمد فوزي أبو السعود، 2004: 184).

4-2-3 تعزيز النمو الاقتصادي

تتمتع قدرة السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق قدرة السلطة النقدية في صياغة ادواتها بشكل يعمل على توجيه احتياطات البنوك وقدرتها على خلق الائتمان فالسياسة التوسعية تستطيع المحافظة على سعر فائدة منخفض ما يشجع على رفع طلب الائتمان ومن ثم الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي ، والذي يعكس الزيادة في الكميات المتحققة من إنتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي الايجابي بالارتفاع في الناتج المحلي مقارنة بالناتج المحلي لسنوات ماضية.

4-أدوات السياسة النقدية

تختلف الأدوات المتاحة للبنوك المركزية من بلد إلى آخر ، اعتمادًا على الهيكل المؤسسي والنظام السياسي ومرحلة التطور.

1-1-4 الأدوات الكمية

1-1-4 عمليات السوق المفتوحة

هي العمليات التي يقوم بها البنك المركزي من خلال بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية تبعًا للظروف الاقتصادية السائدة ، تؤدي هذه العمليات إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي (إبراهيم المصري، 2014: 145). وتعد عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية ، لأنها المحددات الأساسية للتغيرات في أسعار الفائدة والقاعدة النقدية ، والمصدر الرئيسي للتقلبات في المعروض النقدي.

2-1-4 سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية، للحصول على أموال من أجل تدعيم احتياطياتها النقدية وزيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جديدة وهذه الاداة من اقدم ادوات السياسة النقدية اذ تؤثر على القاعدة النقدية والمعروض النقدي فالزيادة في حجم القروض المخصصة تؤدي الى زيادة القاعدة النقدية والمعروض النقدي وبالعكس فإن انخفاض القروض المخصصة يؤدي الى انخفاض في القاعدة والمعروض النقدي ، (R. Glenn Hubbard 2008: 461).

3-1-4 تغيير متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني الإلزامي

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات المستخدمة للتحكم بعرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع عملائها لدى البنك المركزي وتكون نسبة الاحتياطيات على شكل أرصدة أو نقود سائلة (Eric Monnet and Miklos Vari, 2019:42). وتملك البنوك المركزية سلطة تغيير نسبة الاحتياطي التي تلتزم بها البنوك التجارية بهدف التأثير على مستوى الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك وبالتالي في قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع. فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض حجم الائتمان المصرفي فإنه يبادر برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبذلك يستبعد في الحال بعض من الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية وتحول بالتالي دون استخدامها كأساس للتوسع في منح الائتمان وخلق الودائع (رحيم حسين، 2006: 196).

2-4 الأدوات النوعية للسياسة النقدية:

4-2-1 تحديد حصة الائتمان

وتسمى أيضا بسياسة تخصيص الائتمان، فهو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية، لوضع سقف أو حد أعلى أجمالي الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية وفق نسب معينة خلال العام بحيث لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة محدده. ففي حالة وجود تضخم حاد، تقوم الدولة بفرض سياسة تأطير القروض، كذلك يحدد البنك المركزي حد أقصى لحجم القروض الممنوحة من البنوك أو تحديد معدل نمو القروض (الطاهر لطرش، 2015: 159).

2-2-4 التأثير والإقناع الأدبي

كون البنك المركزي سلطة رسمية إذ يعد بنك البنوك وبحكم القانون الذي يمنحه هذه السلطة لتنظيم العمل المصرفي، فالبنك المركزي ومن خلال إستعماله للوسائل الأدبية لإقناع البنوك التجارية بالقيام بعمل أو شيء ما أو من عدمه فإنه يستعمل الإقناع الأدبي لتفسير الأمور في الاتجاه الذي يرغبه ، حيث أن البنوك المركزية تستخدم هذه الوسيلة بطرق ودية وغير رسمية عند طلب انتهاز سياسة من قبل البنوك التجارية في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية داخل القطر أو البلد.

3-2-4 التعليمات والأوامر المباشرة والملمزة

وتتمثل في مجموعة من الأوامر والتعليمات المباشرة الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) والموجهة للبنوك التجارية، حيث تعتبر توجيهات إلزامية التنفيذ وقد تتعرض للمسائلة القانونية في حال عدم تطبيقها والافتقار بمحتواها.

5-القدرة التنافسية

1-5 مفهوم القدرة التنافسية

إن مفهوم التنافسية هو مصطلح يتميز بالحدثة و لا يخضع لنظرية عامة تفسره ، لذا نجد من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين. ولابد من التفريق بين مفهوم المنافسة ومفهوم التنافسية حيث إن المنافسة تلمح الى نوعين من المنافسة في بيئة الأعمال منافسة مباشرة وتتمثل في الصراع المحتدم بين المنظمات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد السانحة فيه، أما المنافسة غير المباشرة والتي تكون بين المنظمات العاملة في القطاع نفسه أو التي تقوم بإنتاج عين الخدمات أو المنتجات. ولابد من التفريق بين مفهوم المنافسة ومفهوم التنافسية حيث إن المنافسة تلمح الى نوعين من المنافسة في بيئة الأعمال منافسة مباشرة وتتمثل في الصراع المحتدم بين المنظمات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد السانحة فيه، أما المنافسة غير المباشرة والتي تكون بين المنظمات العاملة في القطاع نفسه أو التي تقوم بإنتاج عين الخدمات أو المنتجات (عبد السلام أبو قحف ، 2010: 33) ويعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التنافسية بأنها "قدرة المؤسسات، الصناعات، المناطق، الدول حسب المناطق والمناطق التي تتجاوز حدود الدول لإنشاء عامل دخل مرتفع نسبياً ومستويات توظيف عالية نسبياً على أساس مستدام، في حين تواجه بشكل دائم المنافسة الدولية" وعرفت كذلك بأنها "قدرة دولة (منطقة ، موقع) على تحقيق أهداف ما بعد الناتج المحلي الإجمالي لمواطنيها" (Aiginger et al,2013: 5).

2-5 القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي والإقليمي والكلية

1-2-5 القدرة التنافسية من منظور الاقتصاد الجزئي

في هذا المستوى ، تكمن القدرة التنافسية في قدرة الشركات على إنتاج منتجات متسقة ومربحة تلبي متطلبات السوق المفتوحة من حيث السعر والجودة وما إلى ذلك. يجب على أي شركة تلبية هذه المتطلبات إذا كان لها أن تظل في سوق العمل ، و الشركة الأكثر قدرة على المنافسة مقارنة بمنافسيها هي تلك التي تزداد قدرتها في الحصول على حصتها بالسوق .على العكس من ذلك ، ستواجه الشركات غير التنافسية انخفاضاً في حصتها السوقية ، وفي النهاية فإن أي شركة لا تزال غير قادرة على المنافسة - ما لم يتم توفير بعض الدعم أو الحماية "المصطنعة" لها - سوف تتوقف عن العمل (Ronald L. Martin,2003:1-2).

2-2-5 القدرة التنافسية من منظور الاقتصاد الكلية

وبالمقارنة مع المنظور الجزئي ، فإن مفهوم القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلية هو تعريف ضعيف بدرجة أكبر بكثير ومتنازع عليه بشدة. على الرغم من حقيقة أن تحسين القدرة التنافسية لدولة ما أو منطقة ما يتم تقديمه بشكل متكرر كهدف مركزي للسياسة الاقتصادية ، إلا أن الحجج كثيرة حول ما يعنيه هذا بالضبط وما إذا كان من المعقول التحدث عن القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلية على الإطلاق. إن الافتقار إلى تعريف مقبول بشكل عام هو في حد ذاته أحد مصادر المعارضة لمفهوم القدرة التنافسية للاقتصاد الكلية ؛ والحجة الأساسية هي أنه من الخطر أن تستند السياسة الاقتصادية إلى مثل هذا المفهوم غير المتبلور الذي يقبل تفسيرات وفهمًا متنوعًا. هناك خط أكثر صرامة من النقد يجادل بأن مفهوم التنافسية الوطنية هو في الأساس "لا معنى له".

3-2-5 القدرة التنافسية الإقليمية (المناطقية)

تشير القدرة التنافسية الإقليمية إلى السمات المشتركة التي تميز جميع الشركات في منطقة واحدة ، بما في ذلك المؤسسات ، والبنية التحتية ، والتعليم ، ومهارات القوى العاملة ، والتكنولوجيا ، والابتكار ، وبعبارة أخرى ، إلى أي شيء يمكن أن يساعد الشركة على العمل في بيئة أعمال مواتية لتطورها أو ، على العكس من ذلك ، أي بيئة طاردة لكل ماتقدم. وتشير د. بوروزان (Dula Borazon) "أن التنافس الإقليمي يُنظر إليه في الأدبيات إما على أنه تجميع للقدرة التنافسية للاقتصاد الجزئي ، أو كمشق من القدرة التنافسية للاقتصاد الكلية لكنه ليس إشتاتاً خالصاً ، ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلافات الواضحة بين الاقتصاد الكلية والاقتصاد الإقليمي ، ولا يمكن تطبيق مفهوم تنافسية الاقتصاد الكلية بشكل كامل على المستوى الإقليمي.

6- مؤشرات القدرة التنافسية

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالتنافسية الى بروز العديد من المؤشرات التي تتقلب بين مقاييس سعر الصرف الحقيقي الفعال التي نشرت من قبل صندوق النقد الدولي و المقاييس المطلقة التي طورها معهد التنمية الإدارية (IMD) والمنندى الاقتصادي العالمي (WEF) ، والتي تكشف عن التغيرات في ترتيب القدرة التنافسية للدول. وتقسم المؤشرات الى:-

1-6 مؤشرات بسيطة

تقيس المؤشرات الجزئية جانباً من جوانب التنافسية، لكن لا تفسر لوحدها مستوى تنافسية البلد، وأحياناً قد تعطي فكرة مغلوطة عن تطور التنافسية مثال: الحصة من السوق التنافسية.

1-1-6 على مستوى الدولة

1-1-1-6 مستوى المعيشة: هذا المؤشر يوضح أن التنافسية تعني قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة بإضطراد من خلال تحقيق ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي معبراً عنها بـ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محمد متولي محمد الخطيب، 2012: 192).

1-1-2-6 حالة الميزان التجاري للدولة : حيث يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، فيدل الفائض فيه على قوة الدولة التنافسية. أما وجود العجز في الميزان يعني تراجعاً في تنافسية.

- **أسعار الصرف الحقيقية:** في الغالب يتم تقييم القدرة التنافسية بما يتصل بالمزايا النسبية من خلال تقييم لأسعار الصرف الحقيقية واختلالها، مما يؤثر على قدرة دولة ما على إنتاجها للسلع والخدمات وبصورة أكثر فعالية في التكلفة والجودة مقارنةً بالدول الأخرى.

2-1-6 على مستوى الشركة (المؤسسة)

تعد القدرة التنافسية على مستوى الشركة ذات أهمية قصوى لممارسي المهنة والمختصين وقد اجتذبت أقصى قدر من اهتمام الباحثين بين مستويات التنافسية الثلاثة: الدولة والصناعة والشركة. كتب العديد من الباحثين والمؤلفين مراراً وتكراراً عن أهمية القدرة التنافسية على مستوى الشركة.

1-2-1-6 الربحية: تعد الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك فإن الحصة من السوق تشكل مؤشراً على التنافسية أيضاً إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد أن يكون الغرض رفع حصتها السوقية، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيته الحالية لن تكون ضامنة لربحيته في المستقبل. إن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها ، ويطلق على نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الاموال التابعة للمشروع على تكلفة اصوله بمؤشر تورين q الذي يستخدم لقياس قوة الاحتكار واختبار العلاقة بين هيكل السوق والربحية.

1-2-2-6 تكلفة الصنع : تعد المؤسسة غير تنافسية بالنسبة للنموذج النظري للمنافسة النزيهة حينما يكون متوسط تكلفة الصنع أعلى من سعر منتجاتها في الأسواق، ويعود ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو كون عوامل الإنتاج ذات تكلفة عالية كثيراً، أو للسببين الانفين معاً

1-2-3-6 الانتاجية الكلية للعوامل : تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، وإذا كانت الإنتاجية هي المقياس الجوهري للقدرة التنافسية ، وغالباً ما تستخدم الإنتاجية كتعبير عن للقدرة التنافسية. اما على مستوى الشركة ، يمكن النظر إلى الإنتاجية على أنها القدرة الكامنة للتنافسية ونتيجة هذه القدرة. ومن المفترض أن تعكس إنتاجية الشركة الكفاءة الكلية للشركة من خلال قدرتها على تحويل المدخلات إلى مخرجات (من حيث الكمية والنوعية).

1-2-4-6 الحصة في السوق: المقياس المباشر للقدرة التنافسية هو حصة الشركة لمنتج معين في سوق معين. كلما زادت قدرة الشركة على بيع منتج ما ، زادت القدرة التنافسية للمنتج. يمكن قياس الحصة السوقية إما من الناحية المادية (الحصة في إجمالي عدد العناصر أو في إجمالي الكمية المباعة) أو من الناحية النقدية (الحصة في إجمالي المبيعات).

2-6 مؤشرات مركبة

طورت عدة مؤسسات مؤشرات مركبة للتنافسية تتكون من جملة من المؤشرات الجزئية التي تهدف إلى قياس أبعادها الكمية، والنوعية، والقطاعية، والكلية والتي يعتقد انها تحيط وتلم بأغلب الابعاد المكونة لهذه الظواهر المعقدة. ويعد مؤشر التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤشرات التنافسية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط والمنندى الاقتصادي العالمي ومعهد الادارة الدولية من بين المؤشرات العديدة في قياس ظواهر مثل (التنمية البشرية) و (تنافسية الامم) والتي لا تتوفر مؤشرات بسيطة متفق ومتفاهم عليها. ومن الجدير ان نوضح بعض المؤشرات المركبة والتي تعدها منظمات دولية اقليمية عن طريق هيئات هي:

- مؤشر البنك الدولي
- مؤشر صندوق النقد الدولي
- مؤشر الحرية الاقتصادية

- مؤشر القدرة التنافسية للمجلس الأمريكي للتنافسية
- مؤشر مؤسسة إدارة التنمية الدولية IMD
- مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي
- مؤشر صندوق النقد العربي

المبحث الثاني

مساقات دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية

7- الدور المباشر للسياسة النقدية

يمكن الدور المباشر لانتقال اثر السياسة النقدية في النقود التي بحوزة الافراد والتي يمكن تسميتها بقناة النقود ، إذ تعد النقود شكل من اشكال الموجودات لذا تأخذ مكانها جنباً الى جنب مع الاسهم والسندات والموجودات المادية الاخرى . فاذا قضت اجراءات السياسة النقدية باحلال النقود مكان الموجودات المادية فان الزيادة في الارصدة النقدية ترفع نسبة النقود الى الموجودات المادية لدى الافراد . فالحياسة الاضافية تحمل معها خدمات اضافية للنقود (المزيد من السيولة)، فاذا قوّم الافراد السيولة الاضافية باقل من قيمة خدمات الموجودات المادية الاخرى عند ذاك يخفض هؤلاء الافراد ما عندهم من ارصدة نقدية بالحصول على المزيد السلع والخدمات ، وبذلك يرتفع الانفاق الكلي ومن ثم الناتج (John Sloman, 2018: 594) .

8- الدور غير المباشر للسياسة النقدية

1-8 قناة عرض النقد

يعتقد الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون بحياد النقود وإن التغيرات في العرض النقدي لا تؤثر في المتغيرات الحقيقية بل تقود الى تغيرات في الطلب الكلي والأسعار، ويعني ذلك أن السياسة النقدية التوسعية لها دور في إرتفاع الأسعار دون أن يكون لها أثر في الناتج والتوظيف ، إلا أن كينز كان يرى أن للسياسة النقدية تأثيراً على المتغيرات الحقيقية شرط ان يكون الطلب على النقود قليل المرونة بالنسبة لمعدل الفائدة وأن يكون الاستثمار مرناً بالنسبة لمعدل الفائدة أما في حالة كون دالة التفضيل النقدي أفقية – مصيدة السيولة- فإن معدل الفائدة لا ينخفض مع زيادة العرض النقدي، كذلك إن لم يستجب الاستثمار لتغيرات معدل الفائدة فإن هذا يشير الى عدم قدرة السياسة النقدية في التأثير في النشاط الاقتصادي ، ومن جانب آخر رأى النقوديون أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر في المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير فقط بينما يتركز تأثيرها في الأجل الطويل على المتغيرات الاسمية كالمستوى العام للأسعار ومعدل الفائدة الاسمي والأجر النقدي. وبصورة عامة يلاحظ أن التغير في العرض النقدي يمكن أن يؤثر على الناتج من خلال التغيرات في معدل الفائدة وسعر الصرف ، فزيادة العرض النقدي تؤدي الى تخفيض سعر الفائدة تبعاً لأثر السيولة وهذا يقود الى زيادة الاستثمار وبالتالي الناتج الكلي . ومن جهة أخرى تؤدي زيادة العرض النقدي الى إرتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي بافتراض ثبات الأسعار النسبية وبالنتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ومن ثم زيادة الناتج الكلي (Olivier Blanchard, 2021: 422) .

2-8 قناة سعر الفائدة التقليدية : يعد سعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية الهامة على المستوى الكلي و الجزئي في النشاط

الاقتصادي. فتغيرات أسعار الفائدة تؤثر بشكل مباشر على قرارات العديد من الوحدات الاقتصادية سواء كانت وحدات ذات فائض مالي، أو وحدات ذات عجز مالي في النشاط الاقتصادي. كما أن استقرار أسعار الفائدة في حدود مقبولة تعبر عن مدى سلامة وصحة السياسات النقدية المتبعة في إقتصاد معين وكذلك تعد قناة سعر الفائدة تبعاً للفكر الكلاسيكي القناة التقليدية لألية انتقال اثار السياسة النقدية الى هدف النمو، أما في الفكر الكينزي أن السياسة النقدية التوسعية يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ، مما يؤدي بدوره الى خفض التكلفة الحقيقية للاقتراض ، ينتج عن ذلك الى ارتفاع الإنفاق الاستثماري ، و يقود هذا الى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي، ويفترض ان يستخدم الانخفاض في سعر الفائدة في عمليات الاقراض من قبل البنوك لزيادة الائتمان للقطاع الخاص لكي يشجع الاستهلاك والاستثمار وزيادة الناتج وانخفاض قيمة العملة المحلية* وزيادة الصادرات وبالتالي إرتفاع القدرة التنافسية (حسن الحاج، 2018: 10).

* العلاقة بين أسعار الفائدة وأسعار الصرف هي حركة رأس المال، فالحرية فيها تجعل نظرية تعادل أسعار الفائدة فاعلة ، فإنخفاض أسعار الفائدة الداخلية عن أسعار الفائدة الخارجية يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة المحلية أي انخفاض عرض الصرف الاجنبي فيقود الى انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية وتكون الحالة معاكسة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة , للمزيد إقرأ:

3-8 قناة سعر الصرف : تنشأ أهمية سعر الصرف في قدرته على تسهيل الوصول الى الأهداف والغايات الاقتصادية الرئيسية ، إذ إنه يؤثر في قطاعات الاقتصاد القومي كافة ، فيعزز القدرة التنافسية لبلد ما بما يضمن سلامة ميزان المدفوعات ، ويعمل على تثبيت الأسعار المحلية ، بكلمة أخرى فإن أثر سعر الصرف يبرز بالتأثير على الانفاق ، وذلك أساسا من خلال تعزيز الحوافز النسبية بين المعروض المحلي للصادرات وبدائل الواردات ، والأنفاق المحلي على الواردات و سلع التصدير وتتوقف هذه الحوافز على أسعار سلع التبادل التجاري بالعملة المحلية والتي لا يتم تبادلها تجاريا. ومع تزايد تدويل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم وظهور أسعار الصرف المرنة ، تم إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية تأثير السياسة النقدية على أسعار الصرف ، والتي تؤثر بدورها على صافي الصادرات والطلب الكلي. وتستخدم السياسة النقدية قناة سعر الصرف* للتأثير على الصادرات من جهة ، ومن جهة أخرى للتأثير على معدلات الفائدة في جذب الاستثمار الخارجي (عبد المطلب عبد الحميد، 2013: 126)، وايضا فإن هذه القناة تعني الاستجابة لتحركات سعر الفائدة.

4-8 قناة الأصول الأخرى

1-4-8 قناة توبن : وتوضح هذه القناة كيف يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على الاقتصاد من خلال تأثيرها على تقييم الأسهم. كما تنص نظرية توبن (Tobin) السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة . مما يجعل السندات أقل جاذبية مقارنة بالأسهم وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار أسهم الشركات p_s ، ومن ثم زيادة قيمتها السوقية مقارنة بتكلفة رأس المال (q) مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة بأسعار أعلى، واستخدام العائد المحقق في شراء سلع استثمارية وبما أن الاستثمار هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن ارتفاعه يؤدي إلى ارتفاع الناتج القومي (Y). هكذا استطاع Tobin أن يربط بين السياسة النقدية التوسعية و بين زيادة الاستثمار ، ويمكن قياس تنافسية الشركة بواسطة مؤشر توبن والذي يمثل (كما ذكر سابقا) النسبة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالشركة / تكلفة استبدال الأصول فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1 فإن الشركة لا تمتلك قدرة تنافسية .

2-4-8 قناة مودجلياني: أوضحت نظرية مودجلياني أن الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك ، حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستوياتهم الاستهلاكية عبر الزمن من خلال زيادة الإنفاق الذي يحدد الدخل الحالي و الموارد المحصل عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساسا من الأسهم العادية، حيث عند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية و بالتالي يزيد استهلاكهم وكذلك بين Modigliani أن السياسة النقدية التوسعية وكما هو معلوم تخفض سعر الفائدة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها P_s ، فتزيد بذلك ثروات الأفراد أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من استهلاكهم من السلع و الخدمات، و بما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي، فإن زيادة الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

3-4-8 قناة الائتمان

8-4-3-1 قناة الميزانية العمومية

ينقل أثر زيادة عرض النقد عبر ميزانية الشركات فزيادة عرض النقد يسبب ارتفاع اسعار الأسهم (Ps) نتيجة انخفاض سعر الفائدة وارتفاع اسعار السندات وهذا يؤدي إلى ارتفاع صافي قيمة الثروة للشركات (net worth) وتبعاً لذلك سيكون انخفاض في المخاطر (احتمال مواجهة كارثة مالية) (Moral Hazard) ومن ثم زيادة الائتمان والانفاق الاستثماري وزيادة الطلب الكلي والقدرة التنافسية.

2-3-4-8 قناة التدفقات النقدية للشركات

تؤثر السياسة النقدية على التدفقات النقدية للشركات فباتباع سياسة نقدية توسعية تخفض معدلات الفائدة الاسمية ما يخفض الديون قصيرة الاجل وهذا يؤدي الى تحسن الميزانية العمومية للشركات بسبب الزيادة في صافي التدفقات النقدية الأمر الذي يسهل للمقرضين إدراك قدرة الشركة على دفع التزاماتها أم لا ، وتأسيسا على هذا تصبح مشاكل الإنتقاء السلبي أو الخطر المعنوي اقل وطأة وبالتالي يرتفع الإقراض ما يشجع الانفاق الاستثماري ثم يزيد النشاط الاقتصادي بالكامل (مجدي الشوربجي، 2013: 73) .

-Thomas Oatley, W.Kindred winecoff, *international political economy*, 10 th Edition, Edward Eglar, 2019, p359.

* اعتمد سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الاجنبية في التحليل والذي يمثل عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

3-3-4-8 قناة مستوى السعر غير المتوقع

تعمل القناة الثالثة للميزانية العمومية للمنشآت من خلال تأثير السياسة النقدية على المستوى الأسعار العام. حيث أن مدفوعات الدين في الدول الصناعية هي مثبتة تعاقدياً بقيم إسمية، وعليه فإن الإرتفاع غير المتوقع في مستوى الأسعار يخفض من قيمة الديون على المشروع بالقيم الحقيقية (أي أنها تخفض من عبء الدين في المنشآت) شريطة أن لا يخفض إرتفاع مستوى الأسعار من القيمة الحقيقية لموجودات المشروع. والتوسع النقدي يسبب إرتفاعاً غير متوقع في السعر الذي يرفع من القيمة الحقيقية الصافية للمشروع، وهذه تخفض من المشاكل المالية وبنتيجة لذلك يزداد الإقراض وبالتالي زيادة الإنفاق الإستثماري والناتج الكلي (Gregory N. Mankiw, 2019: 630).

المبحث الثالث

دور السياسة النقدية في تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية في الصين

أدى انفتاح الصين المتزايد على التجارة والتدفقات المالية والتحول التدريجي للاقتصاد إلى الموجه نحو السوق إلى زيادة أهمية تطوير إطار فعال للسياسة النقدية من خلال أدواتها وهي كالتالي:-

9- **تطور عرض النقد:** لقد نما المعروض النقدي في الصين بشكل مطرد منذ عام 1999 ويظهر تبايناً طفيفاً نسبياً بمرور الوقت. ومع ذلك، فإن عنصر عرض النقود، ومضاعف النقود والقاعدة النقدية، قد أظهرت اختلافات كبيرة على المدى القصير. نظراً لأن عرض النقود هو نتاج مضاعف النقود والقاعدة النقدية، إن الفحص الدقيق لهذه الاختلافات يظهر أن نمو عرض النقود كان مدفوعاً بشكل أكبر بزيادة مضاعف النقود قبل عام 2005. ولكن بعد عام 2005، بدأ مضاعف النقود في الانخفاض. ومع ذلك، أصبحت الزيادة القوية في القاعدة النقدية هي القوة المهيمنة ومكنت المعروض النقدي من مواصلة نموه المطرد (Yong, Cao, 2011: 36). ومن سنة 2008 إلى سنة 2010، ارتفع المعروض النقدي في الصين بأكثر من 50 %، وذلك بشكل أساسي من خلال معدلات الاحتياطي المنخفضة في البنوك ومعايير القروض المريحة على المستوى المحلي، ثم ذلك أيضاً كاستجابة جزئية لبرنامج التحفيز الأمريكي، كوسيلة للحفاظ على انخفاض قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي، من أجل الحفاظ على المنتجات الصينية أرخص وبالتالي قدرة تنافسية أكبر في السوق العالمية. لذلك، حاولت الصين زيادة الطلب المحلي من خلال القروض، وكذلك الحفاظ على انخفاض قيمة اليوان بشكل مؤثر مقارنة بالدولار (Gorrie, 2013: 156). بهذا أطلقت سياسة الصين النقدية التحفيزية قوى تضخمية في جميع أنحاء البلاد. لكن هذا التدفق الناجم عن التحفيز كان ينتقل في الغالب من خلال ارتفاع أسعار الأصول بدلاً من المواد الاستهلاكية، لذلك لم يشعر المستهلكون في البداية بالتضخم، بل من خلال القيم المرتفعة في مشاريع التطوير العقاري هذا على سبيل المثال. كذلك قللت الحكومة الصينية من التضخم لفترة من الوقت من خلال إصدار بنك الشعب الصيني (PBOC) سندات التعقيم، حيث تجبر البنوك على الحفاظ على مستويات أعلى من نسب الاحتياطي وكذلك شراء سندات البنك المركزي الخاصة لامتصاص سيولة اليوان غير المرغوب فيها. وقد شهد المعروض النقدي الصيني في الآونة الأخيرة نمواً مستقرًا، إلى جانب ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الصيني أيضاً بنسب مماثلة. وتوصف العلاقة بين عملة الصين واقتصادها بأنها مثيرة للاهتمام، إذ يعمل نظامها الاقتصادي القائم على التصدير بطريقة مختلفة عن نظام البلدان الأخرى. حيث أدت الإصلاحات الهامة التي قادتها الحكومة الصينية من 2010 إلى 2020 إلى ازدياد انتشار السوق الصينية وانفتاح اقتصادها. شهدت تلك الفترة تسبيل مجموعة متنوعة من الموارد وزيادة توافرها في السوق المفتوحة، ما أدى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية واسعة النطاق. وتشمل هذه الموارد السلع المصنعة والبنى التحتية والتكنولوجيا والموارد الطبيعية، فضلاً عن رأس المال البشري والعمالة. وأدى ازدياد الطلب على العملة الصينية إلى تحفيز الإقراض المصرفي التجاري، فزاد المعروض النقدي تبعاً لذلك كثيراً في السنوات العشر الماضية، وبسبب معدلات النمو المرتفعة والمستقرة هذه، تمكنت الصين من إدارة المعروض النقدي المتزايد بطريقة فعالة.

10- **تطور سعر الفائدة والائتمان المصرفي:** بعد سنة 1996 وسعت الصين تدريجياً النطاق العائم لأسعار الإقراض للمؤسسات المالية وألغت في النهاية الحد الأدنى لمعدلات الإقراض وكذلك مددت الصين الإصلاح من معدلات الودائع الثابتة الكبيرة إلى معدلات الودائع الأخرى، لذلك يمكن ملاحظة أن سعر الفائدة بدأ بالانخفاض في هذه السنة ومابعداها، كما يتبين من الشكل (1) إن الاتجاه السنوي لعرض النقد كان متصاعداً خلال فترة الدراسة وسجلت قناة سعر الفائدة انخفاضات بسيطة مع الساسة النقدية التوسعية فيما عدا سنة 1998 الذي انخفض فيها سعر الفائدة بصورة كبيرة من (8.55%) إلى (4.59%).

وبعد هذا التأثير الأكبر والواضح للسياسة النقدية التوسعية الصينية خلال مدة الدراسة في سعر الفائدة بتأثير تداعيات الأزمة المالية الآسيوية على الاقتصاد الصيني ، ويهدف البنك المركزي الصيني من دفع المصارف التجارية الصينية الى تخفيف هامش سعر الفائدة الى تحفيز الطلب على الائتمان من ناحية وجعل سعر الفائدة أكثر تحركاً بقوى السوق من خلال توسيع نطاق التعويم في سعر الفائدة على الاقتراض من ناحية أخرى، هذا الانخفاض بالتالي يحفز الاستثمار والنمو الاقتصادي وتشير هذه التخفيضات في سعر الفائدة الى الاتجاه التيسيري النقدي الذي يتبعه البنك المركزي الصيني ، كما يمكن ملاحظة ثبات سعر الفائدة من سنة 1999 وأنفصاله عن تغيرات السياسة النقدية جراء سياسات الكبح المالي التي اتخذتها الدولة خلال تلك الفترة واستمر استقرار سعر الفائدة النسبي ليؤكد انفصاله عن التغيرات في المعروض النقدي ليبلغ النمو السنوي المركب لسعر الفائدة (- 4.99%). المصارف التجارية في الصين حققت هامش سعر فائدة في سنة 2002 ما نسبته (2.7%) واستقر في السنوات الأخيرة عند (2.90%)، ولا يخفى ان الصين استطاعت من خلال تنفيذ سياستها النقدية القائمة على ملاحقة أسعار الفائدة الأمريكية صعوداً ونزولاً للمحافظة على تنافسية اليوان والمحافظة على مستويات الطلب عليه، واستمرت الصين بإتباع هذه السياسة حرفياً من سنة 2011 الى السنة 2014 حيث اعتمدت تخفيض أسعار الفائدة لتباطو نمو الناتج المحلي الاجمالي ، الولايات المتحدة ستنتج نحو رفع سعر الفائدة الفيدرالي بمقدار قليل مع علمها أن الصين هذه المرة لن تلحقها ، مما يقلص الفارق بين أسعار الفائدة بين الصين وأميركا، كما أن الأخيرة ستحاول رفع أسعار البترول بمعدلات مقبولة. لكن ما يحدث الآن في الفيدرالي الأمريكي هو محاولة منه لدراسة الآثار المترتبة على ترقب المواطن الأمريكي والدول الأخرى، وخصوصاً أن الولايات المتحدة أعلنت أكثر من مرة أنها تدرس رفع أسعار الفوائد. هذه القرارات الأميركية الصينية إذا ما استمرت ستجعل الصين تفكر جدياً في تعويم عملتها، وخصوصاً بعد هروب الاستثمار الأجنبي المباشر منها لينخفض بنسبة 88%. إذن يحتمل أن تقوم أميركا برفع سعر الفائدة فعلياً، والصين لن تستطيع محاكاة السياسة النقدية الأميركية على الأقل خلال السنوات القليلة المقبلة وستفكر الصين جدياً في تعويم اليوان؛ القرار الذي هيأت نفسها له مسبقاً عندما رفعت احتياطاتها من الذهب .

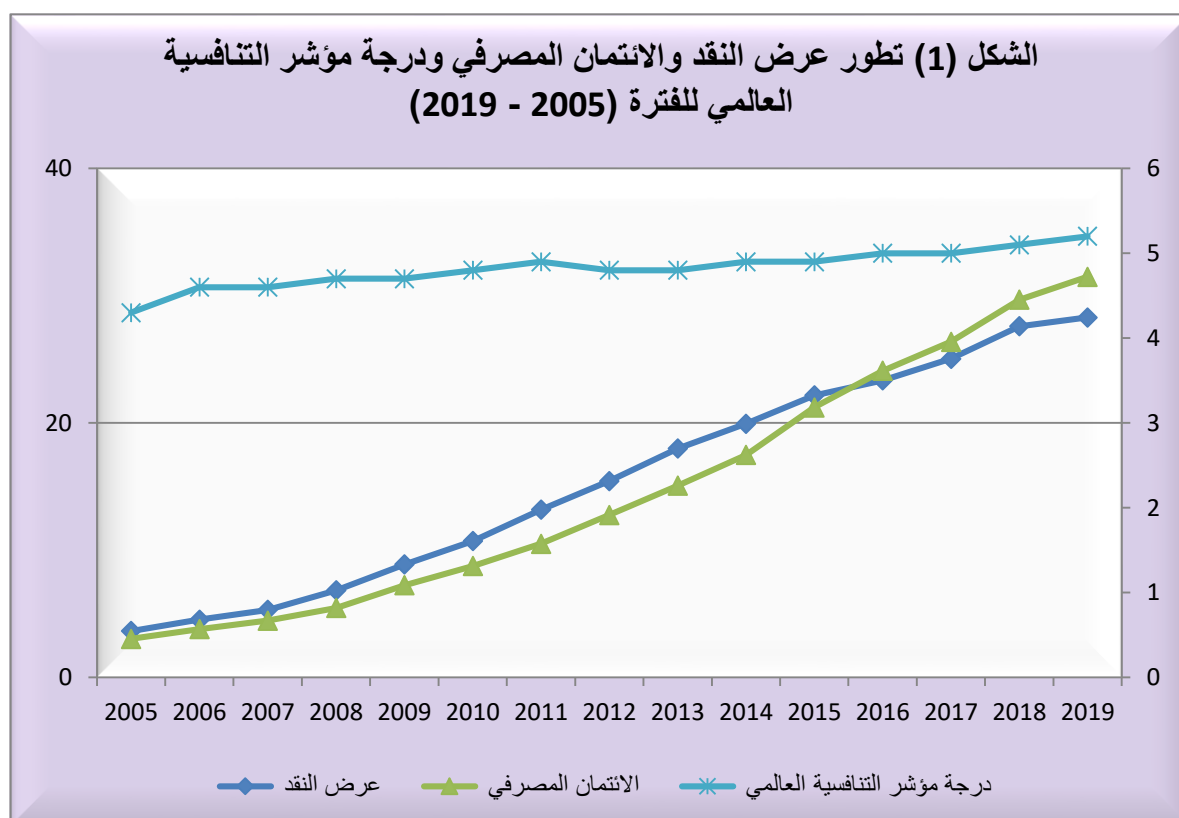
جدول (1) تطور عرض النقد بالمعنى الواسع وسعر الفائدة والائتمان المصرفي في الصين للفترة (1995-2020)

السنوات	عرض النقد بمعناه الواسع (تريليون دولار)	سعر الفائدة	الائتمان المصرفي (تريليون دولار)	سعر صرف الدولار/يوان	درجة مؤشر التنافسية العالمي للصين (1-7)
2005	3.647	3.33	032.3	8.19	4.3
2006	4.541	3.33	794.3	7.61	4.6
2007	5.300	3.33	463.4	7.61	4.6
2008	6.836	2.79	458.5	6.95	4.7
2009	8.875	2.79	241.7	6.83	4.7
2010	10.721	3.25	753.8	6.77	4.8
2011	13.182	3.25	496.10	6.46	4.9
2012	15.438	3.25	766.12	6.31	4.8
2013	17.987	3.25	073.15	6.15	4.8
2014	19.941	3.25	483.17	6.16	4.9
2015	22.169	2.90	221.21	6.28	4.9
2016	23.344	2.90	096.24	6.64	5
2017	25.040	2.90	374.26	6.75	5
2018	27.594	2.90	689.29	6.62	5.1
2019	28.292	2.90	490.31	6.90	5.2

*	6.90	362.35	2.90	31.125	2020
		%16.52	%-4.99	%17.55	معدل النمو المركب

المصدر : World Bank

أما قناة الائتمان فإن زيادة عرض النقود أثرت بشكل واضح على الائتمان المصرفي حيث ارتفع خلال مدة الدراسة ليصل معدل نموه السنوي المركب الى (16.52%)، كما يبين الجدول أعلاه. ويوفر الائتمان دعماً قوياً للاقتصاد الحقيقي في الصين، في الازمة المالية العالمية سنة 2008، ارتفعت أسعار إقراض الرمينبي بشكل مطرد لذلك خفض البنك المركزي الصيني سعر الفائدة القياسي خمس مرات الامر الذي حافظ على متوسط سعر الفائدة المرجح لقروض الرمينبي عند مستوى منخفض. وخلال جائحة (COVID- 19) سنة 2020، كانت هناك زيادة في طلب الشركات للحصول على تمويل إضافي، وهو ما تمت تلبيته بالكامل من قبل المؤسسات المالية (9: China Monetary Policy Report Q2, 2021). ومن الشكل (1) يمكن ملاحظة أن عرض النقد والائتمان المصرفي في ارتفاع مضطرد الامر الذي أدى الى رفع درجة مؤشر التنافسية العالمي في الصين.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (1)

11- تطور سعر الصرف: تشكل سياسة التدخل الصينية للتحكم في قيمة عملتها الرمينبي* في سوق العملات تجاه الدولار وبقية العملات مصدر قلق وازعاج للولايات المتحدة الامريكية التي تتهم الصين بأنها تتلاعب بعملتها لتكون صادراتها أقل كلفة

* صدر تقرير خاص للتنافسية العالمية سنة 2020 لصعوبة الحصول على بيانات لدول العالم بسبب جائحة كورونا لذلك افقر هذا التقرير لبيانات تفصيلية وافية خلافا للسنوات السابقة.

* الرمينبي "renminbi" أي (عملة الشعب) هي عملة الصين والمعروفة باسم "اليوان الصيني" أو باللاتينية "Chinese yuan" مجزأة إلى عشرة جياو jiao أو مائة فين fen. اللجنة المسؤولة عن الرمينبي هي بنك الصين المركزي وهي اللجنة النقدية لجمهورية

بكثير ووراداتها اكثر كلفة (Shah Abaas et al,2020: 136)، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية الدولية للسلع والخدمات الصينية، احتفظت الصين قبل سنة 1994 بنظام سعر الصرف المزدوج والذي قاد الى وضع قيود كبيرة في السوق السوداء للصرف الأجنبي ، لذلك انتقدت الولايات المتحدة هذا النظام بسبب هذه القيود والاجراءات المفروضة على الواردات الاجنبية ، وفي سنة 1994 قامت الحكومة الصينية بتوحيد نظامي سعر الصرف بمعدل أولي وهو 8.7 يوان مقابل الدولار والذي سمح له بالارتفاع سنة 1997، وبتأثير أزمة جنوب شرق آسيا ثبتت الحكومة سعر صرف اليوان عند مستوى 8.27 يوان للدولار تجنباً لآثار الأزمة المالية واحتفظ بثباته النسبي حتى سنة 2005، وأصبح الرنمينبي قابلاً للتحويل بحدود كبيرة على أساس الحساب الجاري لا على أساس حساب رأس المال، كما ان الصين حافظت على اربعة مراكز لصرف العملات الأجنبية التي أقرتها الحكومة للسماح بكمية تجارة محدودة في العملات الاجنبية ، وتهدف سياسة ربط الرنمينبي بالدولار الأمريكي بسعر صرف معين الى إيجاد بيئة مستقرة نسبياً للتجارة والاستثمار بالصين. وخلال الأزمة المالية العالمية (2008) تم إعادة ربط الرنمينبي بالدولار وأوقفت الصين سياسة رفع قيمة العملة في منتصف يوليو 2008 ، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الصينية نتيجة لتأثيرات الأزمة المالية العالمية. في سنة 2009 ، انخفضت الصادرات الصينية بنسبة (15.9٪) مقارنة بالسنة السابقة. وقد أفادت الحكومة الصينية أنه تم إغلاق آلاف المصانع الموجهة للتصدير وأن أكثر من 20 مليون عامل مهاجر فقدوا وظائفهم في سنة 2009 بسبب الآثار المباشرة للتباطؤ الاقتصادي العالمي. وظل سعر صرف الرنمينبي / الدولار ثابتاً نسبياً عند 6.83 حتى منتصف يونيو 2010 تقريباً ثم سُح له مرة أخرى بالارتفاع مقابل الدولار وقد أعلن البنك المركزي الصيني ، بنك الشعب الصيني (PBC) ، أنه بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية ، تم اتخاذ القرار "بالمضي قدماً في إصلاح نظام سعر صرف الرنمينبي وتعزيزه" ، مشيراً إلى أنه "من المهم تجنب أي تقلبات حادة وكبيرة في سعر صرف الرنمينبي" ، حتى تتمكن الشركات الصينية من التكيف بسهولة أكبر مع ارتفاع قيمة العملة، وبشكل سنوي بدءاً من 19 يونيو 2010 (عندما تم استئناف الرفع) حتى 10 يوليو 2013 ، ارتفع سعر صرف اليوان / الدولار من 6.77 إلى 6.15 كما هو واضح بالجدول (2). لكن بصورة عامة حافظت السياسة النقدية في الصين على سعر صرف مستقر على مدى عقود ويمكن ملاحظة المسار المستقر نسبياً لسعر صرف اليوان الصيني / الدولار الأمريكي من 2006 إلى 2020. على الرغم من أن الصين تتاجر مع العديد من البلدان ، إلا أن الدولار احتل مكانة بارزة في إدارة أسعار الصرف الصينية نظراً لأهمية الولايات المتحدة كوجهة تصدير وأهمية الدولار الأمريكي في التمويل الدولي (Christopher J. Neely, 2017:7-8).

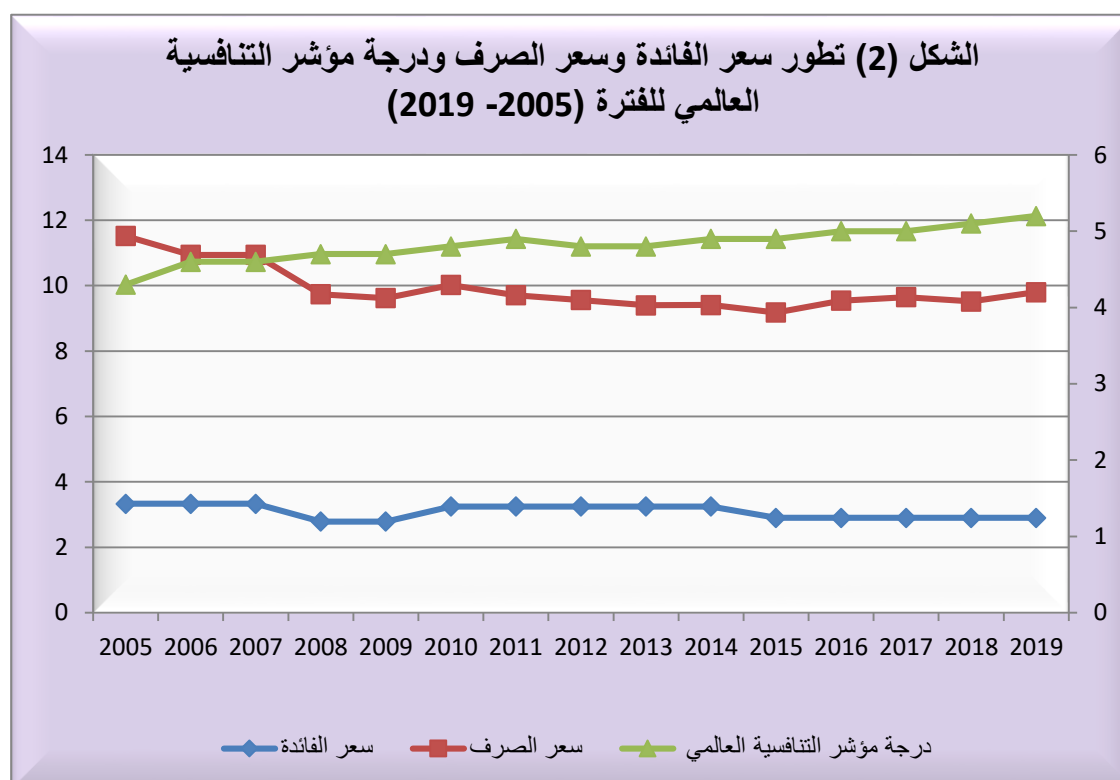
الجدول (2) تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي/ اليوان الصيني للفترة (1993 – 2020)

السنة	دولار/ يوان	نسبة التغير	السنة	دولار/ يوان	نسبة التغير
1993	5.78	4.52%	2007	7.61	-4.52%
1994	8.64	49.48%	2008	6.95	-8.67%
1995	8.37	3.13%	2009	6.83	-1.73%
1996	8.34	0.36%	2010	6.77	-0.88%
1997	8.32	0.24%	2011	6.46	-4.58%
1998	8.3	0.24%	2012	6.31	-2%
1999	8.28	0.24%	2013	6.15	-2.53%
2000	8.28	0.00%	2014	6.16	0.16%
2001	8.28	0.00%	2015	6.28	1.94%
2002	8.28	0.00%	2016	6.64	5.73%
2003	8.28	0.00%	2017	6.75	1.65%
2004	8.28	0.00%	2018	6.62	-1.92%
2005	8.19	1.09%	2019	6.90	4.22%
2006	7.61	2.69%	2020	6.90	0.00%

المصدر : World Bank

الصين الشعبية. اختصار العملة في معيار إيزو 4217 هو CNY أو RMB ورمزها اللاتيني هو ¥. يقدر المراقبون الأجانب اليوان بأقل من قيمته بنحو 30 % إلى 40 % . انظر (Wikipedia، 2018).

في ديسمبر 2001 ، انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO). كان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية محل خلاف بسبب الطريقة التي يُفترض أن تدير بها الصين قدرتها التنافسية الدولية. وأشارت الاتهامات إلى التخفيض المتعمد لسعر الصرف بهدف تعزيز الصادرات وسياسة الأجور المنخفضة والعمال غير المحميين. ومع ذلك ، فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب وعدًا بتغيير توجه سياسة سعر الصرف ، مما يجعل نظام سعر الصرف أكثر مرونة. ويبين الشكل (2) أن انخفاض قيمة الرمينبي له دور في جعل سعر المنتج المحلي أقل سعراً بالمقارنة مع المنتج الاجنبي وبالتالي رفع تنافسية المنتجات الوطنية . في سنة 2016 ، تم إدراج العملة الصينية - الرمينبي (RMB) - في سلة حقوق السحب الخاصة. يمثل هذا القرار الاعتراف الدولي بأهمية التي توليها الصين في الاقتصاد العالمي. أصبح الوضع الجديد للرمينبي ممكناً من خلال مجموعة من الإصلاحات التي نفذتها الحكومة الصينية على مدى العقود الماضية. ومع ذلك ، لا تزال هناك أسئلة حول سياسة سعر الصرف في الصين. كان التخفيض المحتمل لقيمة الرمينبي ودوره في تعزيز الصادرات الصينية في قلب الجدل المثير.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على 1- الجدول (1) والجدول (2) 2- تقرير التنافسية العالمي ، الاصدارات للمدة (2005-2019).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

تم التوصل للاستنتاجات التالية:

- 1- نجحت الصين في تعزيز قدرتها التنافسية الدولية من خلال دور السياسة النقدية وخصوصاً سعر الصرف المناسب إذ استطاعت ولمدة طويلة من الزمن المحافظة على سعر صرف منخفض لليوان الصيني أمام الدولار بغية اكتساب السلع والخدمات ميزة تنافسية في الأسواق العالمية، وكذلك سعر الفائدة المنخفض المحفز للاستثمار المحلي .
- 2- عمدت الصين إلى تنمية صادراتها معتمدة على عدة عوامل أهمها العوامل الخارجية التي تتوقف على الطلب الخارجي على الصادرات ، والعوامل الداخلية التي تشمل السياسات الاقتصادية المحلية (السياسة النقدية والمالية والتجارية) التي تعكس دورها على أداء الصادرات وهيكلها ومدي تنوعها معززة بذلك قدرتها التنافسية الدولية.

- 3- يعد إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وإدراج العملة الصينية - الرنمينبي (RMB) في سلة حقوق السحب الخاصة. يمثلان الاعتراف الدولي بالأهمية التي توليها الصين في الاقتصاد العالمي. أصبح الوضع الجديد للرنمينبي ممكناً من خلال مجموعة من الإصلاحات التي نفذتها الحكومة الصينية على مدى العقود الماضية.
- 4- شهد المعروض النقدي الصيني في الآونة الأخيرة نمواً مستقراً، إلى جانب ازدياد الناتج المحلي الإجمالي الصيني أيضاً بنسب مماثلة وتمكنت الصين من إدارة المعروض النقدي المتزايد بطريقة فعالة، مع الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات، مما أثر بالإيجاب في تعزيز ودعم قدرة الصين التنافسية.

التوصيات

- 1- ضرورة إعطاء دور أكبر للسياسة النقدية فيما يخص سعر الفائدة في الصين لأهمية سعر الفائدة في مكونات السوق النقدية والمالية والحقيقية ، إذ يمثل البوصلة الملاحية لدى صانع السياسة النقدية وتمكنه من التأثير على طيف واسع من متغيرات الاقتصاد الكلي يجب بذل المزيد من الجهود في التركيز على التخفيضات الضريبية بما يتلائم مع التطورات الاقتصادية العالمية فيما يخص ضريبة الأعمال الصينية أو ضريبة دخل الشركات (CIT) على جميع الشركات في الصين ، المملوكة للأجانب والمملوكة للصينيين كجزء من إصلاحات قانون ضريبة دخل الشركات .
- 2- مع استمرار ارتفاع احتياجات الإنفاق المالي ، تحولت الفوائض المالية إلى عجز متزايد ، لذا لا بد من الاهتمام بشأن الاستدامة المالية .
- 3- لا بد من الابتعاد عن الاعتماد على الضرائب غير المباشرة وان تتجه الصين نحو فرض ضرائب مباشرة على الدخل والممتلكات.
- 4- من المهم مواصلة الجهود في تدويل اليوان إذ أنه يساعد في تخفيف الضغط على الاحتياطي النقدي الضخم ، حيث تعد الصين أكبر مالك للإحتياطيات الأجنبية في العالم أغلبها بالدولار الأمريكي ، وماتخشاها السلطات الصينية هو احتمال تكبد خسائر مالية كبيرة في حال قامت الحكومة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار. وكذلك يحسن تدويل العملة الصينية من كفاءة التمويل لدى المؤسسات المالية الصينية وهذا من شأنه أن يرفع من قدرتها التنافسية الدولية لأنها تتمتع بسهولة الوصول الى مجموعة واسعة من الاصول باليوان ، والتنافسية هذه ستشجع على التوسع في الخدمات المالية للصين.
- 5- من الضروري الاستفادة من تجربة الصين من خلال مايتوافر من امكانات متاحة في الاقتصاد العراقي والتي تتناسب مع واقعه ومقوماته ، خصوصا في ظل عدم استطاعته تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومواكبة دول العالم ضمن مفاهيم الثورات الصناعية واطر العولمة والتنافسية الاقتصادية ، فقد صار لزاما الاتجاه نحو المبادرات التي اطلقتها الصين مثل مبادرة الحزام والطريق.
- 6- ينبغي على العراق اقتفاء أثر الصين التي دفعت المصارف التجارية الى تخفيض هامش سعر الفائدة وذلك لتحفيز الطلب الى الائتمان من جانب ومن جانب آخر جعل سعر الصرف أكثر حركية بقوى السوق بتوسيع نطاق التعويم في سعر الفائدة على الإقراض ، ذلك فإن عدم فاعلية سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي يعود الى كلفة الفرصة البديلة والمتمثلة بنافذة العملة والتي تجني منها المصارف أرباح تفوق متوسط أسعار الفائدة.

المصادر

اولا - الكتب

- 1- دعاء عقل احمد و أميرة عقل أحمد . (2015). السياسة النقدية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، جامعة بنها ، مصر .
- 2- زكريا الدوري ويسرى السامرائي . (2013). البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان.
- 3- هيل عجمي الجميلي و رمزي ياسين . (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
- 4- هيل عجمي الجميلي و رمزي ياسين . (2014). النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن.
- 5- محمد فوزي أبو السعود. (2004). مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعة ، الاسكندرية.
- 6- ابراهيم المصري . (2014). الاقتصاد النقدي النقود- البنوك - البازل، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- 7- رحيب حسين. (2006) . النقد والسياسة النقدية في الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 8- الطاهر لطرش . (2015). الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 9- عبد السلام أبو قحف. (2010). التنافسية وتغيير قواعد اللعبة (آليات السيطرة على الأسواق)، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .
- 10- حسن الحاج . (2018) . التغير في أسعار الفائدة وأثرها على حركة الاقتصاد، اتحاد شركات الاستثمار ، الكويت.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد. (2013). السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، مصر.
- 12- مجدي الشوربجي. (2013). آثار السياسة الاقتصادية الكلية على الناتج ولأسعار في مصر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،مصر.

ثانيا: البحوث والدراسات

- 1- محمد متولي محمد الخطيب. (2021). الاقتصاد المصري للفترة (2008/2007 - 2017/2016) ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الاسكندرية.
ثانيا – التقارير والنشرات
1- البنك الدولي

Reference

المصادر الاجنبية

First: Books

- 1.Tobin, James .(2008). Monetary Policy, The Concise Encyclopaedia of Economics, USA,.
- 2.R. Cauvery et al. (2009).Money Economics, India, S- Chand and Company Ltd.
- 3..R. Glenn Hubbard .(2008). Money The Financial System and The Economy, Sixth Edition , Pearson International Edition.
- 4.Eric Monnet and Miklos Vari. (2019). Liquidity ratios as monetary policy tools: Some historical lessons for macro prudential policy, International Monetary Fund.
- 5.John Sloman . (2018). Economics, 10th Edition, UK, Pearson Education Ltd.
- 6.Olivier Blanchard .(2021). Macroeconomics, 8th Edition, Pearson Education Limited, USA.
- 7.Olivier Blanchard .2021. *Macroeconomics*, 8th Edition, Pearson Education Limited, USA.
- 8.John Sloman . (2018) . Economics, 10th Edition, UK, Pearson Education Ltd.
- 9.Gregory N. Mankiw. (2019) . Macroeconomic, 10th edition, worth publishers, New York.
- 10.Gorrie, James R.(2013) . The China crisis: How China's economic collapse will lead to a global depression. John Wiley & Sons.

Second: Research and Studies

- 1- Iordachioaia Adelina-Geanina .2011 . Titu Maiorescu, Monetary Policy and Economic Policy, journal of knowledge management, economics and information technology, volume1, Issue no: 2, University of Romania.
- 2- Aiginger and others . 2013. Competitiveness under New Perspectives, WWW for Europe Working Paper, No.44, WWW for Europe, Vienna.
- 3- Ronald L. Martin. 2003. A Study on the Factors of Regional Competitiveness- A draft final report for The European Commission Directorate-General Regional Policy , University of Cambridge, Cambridge Econometrics.
- 4- Yong, Cao. 2011. The persistence of strong money supply growth in China: The forces of endogenous determinants, Banks & bank systems 6, Iss. 4 .
- 5- .Shah Abaas et al. .2020. The Impact of China Exchange Rate Policy on its Trading Partners: Evidence Based on the GVAR Model, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 No 8 .
- 6- Christopher J. Neely . 2017 . Chinese Foreign Exchange Reserves, Policy Choices, and the U.S. Economy, Journal of Insurance and Financial Management, Vol. 3, Issue 3.

Third: Reports

- ¹ - Statista Research Department.
- 2- World Bank.
- 3-Monetary Policy Analysis Group of the People's Bank of China, China Monetary Policy Report Q2 2021.